النشرة #3 حزيران (يونيو) 2020

الآلية الدولية، المحايدة، المستقلة (المعنية بسوريا)

تحت الضوء: طلبات المساعدة

رسالة من رئيسة الآلية الدولية، المحايدة، المستقلة:

تأتيكم نشرتنا الثالثة هذه في وقت تشوبه الكثير من الضبابية من جراء تأثير جائحة COVID-19 على حياتنا جميعا، فضلا عن أن هذه الجائحة تضاعف الضغوط على من يواجهون المشقة في حياتهم المعتادة. لذا، فقد تضررت بعض الجاليات السورية أكثر من غيرها. إن أولئك الذين يعيشون في مناطق النزاع والنازحين واللاجئين والمعتقلين والمفقودين هم من بين الأكثر عرضة لأخطار هذا الفيروس.

ندرك نحن - كشأن جميع العاملين في قضايا المساءلة والعدالة - الأهمية القصوى في ظروف كهذه للاستجابة لدعوتي كل من الأمين العام للأمم المتحدة لوقف إطلاق النار، والمبعوث الخاص للإفراج عن المعتقلين والمختطفين على نطاق واسع.

وقد يحدو التركيز العالمي على هذه الأزمة الصحية بمرتكبي الجرائم للاعتقاد بأن أفعالهم ستمر دون رقيب ولا حسيب. لكن، ما هذا سوى ظن يجافي الصواب.

يتواصل العمل نحو المساءلة، مدعوما بالجهود الدؤوبة التي تبذلها الجهات الفاعلة في المجتمع المدني السوري المستمرة في توثيق الجرائم والمعلومات التي تم جمعها مع الآلية والجهات الأخرى الفاعلة في المساءلة.

وقد تداولت الأخبار مؤخرا ثمار بعض هذه الجهود. ففي ألمانيا في ابريل من هذا العام، شرعت محكمة إقليمية بمحاكمة اثنين من ضباط المخابرات العامة السوريين السابقين بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية. وفي فرنسا، ألقي القبض في فترة سابقة على متحدث سابق باسم جيش الإسلام بتهمة ارتكاب جرائم حرب.

يسلط ذلك الضوء على الدعم الذي يمكن أن تقدمه الآلية للجهود المماثلة التي تقوم بها السلطات القضائية المختصة بالتحقيق في الجرائم الدولية الأساسية المرتكبة في سوريا، حيث تقدم الآلية هذا الدعم إما استجابة لما يُقدم من طلبات المساعدة، أو بمبادرة من الآلية.

وإن كنا لا نستطيع التحدث عن حالات أو تفاصيل محددة تختص بأي من طلبات المساعدة، إلا أننا في هذا العدد من النشرة سنوضح الإطار العام لما تنطوي عليه تلك العملية وكيف نتعامل مع هذه الطلبات، وكذلك كيف نشارك المعلومات بمبادرة منا.

آمل فيما يلي تسليط الضوء على أحد جوانب عمل الآلية وتوضيح سير العمل الذي يقتضيه تناول المواد التي نجمعها ثم إعدادها لاستخدامها كدليل في المحكمة.

ختاما، تمنياتي لكم ولعائلاتكم بعيد فطر مبارك .

كاثرين مارشي-أويل

تحت الضوء: طلبات المساعدة

> تشارك الآلية المعلومات مع المحاكم أو الهيئات القضائية الوطنية أو الإقليمية أو الدولية التي لها اختصاصٌ بهذه الجرائم أو قد ينعقد لها هذا الاختصاص مستقبلاً، وفقاً للقانون الدولي، وذلك من أجل تيسير وتسريع السير في إجراءات جنائية عادلة ومستقلة والتعجيل بها، وفقاً لمعايير القانون الدولي[1]

تنخرط الآلية مع عدد كبير من الشركاء لأجل مواصلة بناء وتنمية حصيلة الأدلة المدعوة "المستودع المركزي". قد لا يكون من الواضح لديكم كيفية استخدام هذه المواد بعد ذلك، وهذا ما سنفسره لكم من خلال النظر في طلبات المساعدة (RFA) المرسلة من المُدعين والقضاة إلى الآلية.

تتخذ عدة دول خطوات في سبيل مقاضاة الجناة المشتبه بارتكابهم جرائم في سوريا. وفي أثناء تحقيقاتهم سيلجؤون إلى تقديم طلبات للمساعدة (RFA) سعيًا للحصول على شبكة متسعة من المعلومات والأدلة التي قد تتعلق بقضيتهم.

وهنا، سنتحدث عن خطوات الاستجابة لطلب المساعدة (RFA) حين يصل إلى الآلية، كما سنتناول الطريقة التي تستخدم من خلالها حصيلة المعلومات الموجودة لدى الآلية لدعم التحقيقات والمحاكمات الجارية والمستقبلية.

علما بأن كل خطوة تنبع من ولاية الآلية، فهي من تحدد الإطار الأساسي للاستجابة لطلبات المساعدة التي تصلنا.

> ...تُعِد الآلية ملفات تركز فيها على السلوك الإجرامي للأشخاص المسؤولين؛ وهذا يشمل الأشخاص الأكثر مسؤولية عن الجرائم دونما تمييز على أساس انتمائهم أو صفتهم الرسمية. ينبغي أن تشتمل الملفات على ما في حوزة الآلية من المعلومات والوثائق والأدلة ذات الصلة - سواء كانت مجرّمة أو مبرئة - فيما يتعلق بالجرائم العمد وأوضاع المسؤولية الجنائية المعترف بها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك مسؤولية القيادة أو المسؤولية العليا

كما يمكن أن تبادر الآلية بالتواصل مع السلطات القضائية وتعرض المساعدة في دعم التحقيقات والملاحقات القضائية للجرائم الدولية الأساسية.

[1] للاطلاع على الاختصاصات كاملة، اختصاصات-الآلية/https://iiim.un.org/ar

الخطوات

يتواصل المحققون أو المدعون أو القضاة من السلطة القضائية الوطنية في أي دولة مع الآلية من خلال تقديم طلب المساعدة (RFA) في تحقيق أو قضية منظورة بين أيديهم.

عادة ما يتضمن طلب المساعدة (RFA) رغبة في الوصول إلى مواد هي جزء من عدة تجميعات ومن عدة مصادر. يُمكّن مستودع الآلية المركزي السلطات الطالبة من التوجه بطلباتها إلى وجهة واحدة بدلا من تعَّد الوجهات المرسل إليها. ويمكن أيضا أن تصلهم المعلومات من الآلية وفقا لمعايير القانون الجنائي. (على سبيل المثال ما يتعلق بالامتثال إلى سلسلة الحيازة "سلسلة العهدة" والتحقق من صحة وطريقة التحصيل).

بدايةً سنقرر قانونيا ما إذا كان طلب المساعدة هذا يقع ضمن اختصاصات الآلية، والتي تنص صراحة على ما يلي:

> "لا تشارك الآلية معلوماتها إلا مع الولايات القضائية التي تحترم القانون الدولي والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في محاكمة عادلة، وحيث لا تنطبق عقوبة الإعدام على الجرائم قيد النظر"

إذا كانت الولاية القضائية تفي بهذه المعايير، يُتخذ قرار بالتعامل مع طلب المساعدة (RFA)، ويجري التواصل مع السلطة الطالبة لتحديد نطاق المساعدة المطلوبة على نحو أدق؛ سواء من حيث الإطار الزمني أو النطاق الجغرافي، أو أنواع الأدلة مثار الاهتمام.

يواصل المستودع المركزي للآلية نموّه، ويُخصص الكثير من الوقت والموارد لتنظيم المعلومات وتصنيفها وتعليمها لتيسير قابليتها للبحث وإمكانية الوصول إليها.

ثم يبدأ فريق مؤلف من موظفين من كل من قسم المعلومات والأدلة، والقسم التحليلي والقانوني بتمشيط المستودع .

ورغم ضخامة المستودع المركزي، إلا أنه من الوارد في بعض الأحيان ألا يسفر البحث عن نتائج ذات صلة، خاصة في ظل المدى الشاسع للقضايا النابعة من التحقيقات والتقاضي في الجرائم المرتكبة في سوريا. في هذه الحالة إما أن يتم إغلاق طلب المساعدة أو أن يتخذ قرار بالتواصل مع شبكاتنا لمحاولة جمع معلومات ذات صلة.

ومن نافلة القول، إن نمو واتساع المستودع المركزي يتبعه نمو في فرص العثور على أدلة ذات صلة من ضمن مواده.

في حال توفرت المعلومات، يبدأ الفريق في العمل على تفصيل هذه المواد وإعداد الوثائق، وعند الحاجة يتم إعداد المنتجات التحليلية لتقديمها إلى السلطة الطالبة.

إن دور الآلية ليس مقتصرا على الجمع والتحصيل وحفظ المعلومات والأدلة فحسب، بل كذلك إجراء التحاليل وتقييم موثوقية المعلومات وتحديد مواطن الثغرات فيها أثناء إعداد المنتجات التحليلية الداعمة.

بمجرد إتمام تجميع صورة شاملة للمواد ذات الصلة بطلب المساعدة المقدم، يمكن إضافة المزيد من المعلومات من خلال

إشـــراك شـــبكتنا الأوســـع المؤلفة من المـنظـمـات الســـورية غير الحكومية والمـنظـمـات الـدولـيـة وكـيـانـات الـدول والمصادر الفردية.

في خلال هذا البحث يُنفذ فحص شـــامل لأجزاء من المستودع وتجميعها باستخدام الشهادات والصور ومقاطع الفيديو والربط ببيانات أخرى.

طوال مراحل معالجة الطلب، ينســق فريق الآلية المعنيّ بـأنشـــطـة المشـــاركة مع الســـلطة الطالبة للعمل على تنقيح نطاق اســـتعلامهم وتحديد أية مســـاعدة أخرى يمكن للآلية تقـديمـه؛ ذلـك أن الهـدف من الأمر برمته هو ضـــمان أن اســـتجابة الآلية لطلب المساعدة (RFA) هي استجابة داعمة وميســـرة لعمـل الســـلطـات القضـــائية الوطنية.

المصادر والأذون والشهود والأدلة

مع بلوغ العملية مرحلتها النهائية، سيشرع المســـؤولون القانونيون في مراجعة جميع المواد ذات الصلة، لتقييم إمكانية مشاركتها مع الســـلطة الطالبة. يبحث هذا التقييم في عدة عوامل. فقد شوركت بعض المواد مع الآلية مشفعة باتفاق حول ضرورة التحصل على إذن من مصـــدر المادة قبل مشـــاركتها مع أية جهة أخرى.

لا يجوز للآلية أن تضـم في اسـتجابتها لطلب المساعدة أية مادة لاتحتوي إذنا للمشاركة. إن أمان وســـرية وحماية المصـــادر والمواد واعتبارات الضـــحايا والناجين تعد أولويات متغلغلة في اختصـاصـاتنا وأسـاليب عملنا؛ فبالإضـــافة لامتثالنا إلى القيود الواردة في الاتفاقات المبرمة مع المصادر، فإننا نتحرى أيضـاً تدابير حماية المواد والشـهود المتاحة ضـمن القوانين والنظم القضـائية الوطنية ذات الصلة.

يحدد نهجنا ما إذا كانت المادة تشـــارك كما هي أو بعد التنقيح (أي أن يتم إخفاء التفاصـيل السـرية)، وما هو نطاق التنقيح اسـتنادا إلى درجة هشـاشـة وضـع الشـهود ورغبتهم وحساسية المواد.

عقب مراجعة جميع التحليلات والتنقيحات والموافقات، حينذاك فقط ســـتنقل المواد بأمان إلى السلطة الطالبة لاستخدامها في تحقيقاتها أو إجراءاتها.

يضـم المسـتودع المركزي للآلية المواد التي جمعها آخرون - ســـوريون بالدرجة الأولى. وقـد أُنجِز هـذا العمـل المحفوف بمخـاطر شـــخصـــيـة جمة في ســـبيـل ألا تضـــيع المعلومات والأدلة على الجرائم ومرتكبيها.

تدرك الآلية تمام الإدراك قدر المســـؤولية التي أوكلها إلينا الضـــحايا والنـاجون من الجرائم المرتكبـة في الجمهوريـة العربيـة الســـورية. ومن ثم فإن الاســـتجابة لطلبات المســـاعدة (RFAs) تعتبر خطوة ذات قيمة نحو إنجاز ما تم تكليف الآلية به.

تحديثات عامة

- تسبب فيروس COVID-19 في إرجاء مناقشة الجمعية العامة للأمم المتحدة. قدمت رئيسة ونائبة رئيسة الآلية إحاطة افتراضية لمجموعة من الدول الداعمة، اطلع خلالها الممثلون على آخر تطورات المشاريع ونجاح عملية انتقال موظفي الآلية إلى العمل عن بعد دونما تأثير يذكر على سير العمل.
- أصدر فريق التحقيق وتحديد الهوية بمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تقريره الأول، والذي خلص إلى أن وحدات سلاح الجو العربي السوري قد استخدمت الأسلحة الكيميائية في عام 2017.
- أبلغ مجلس التحقيق في المقر الرئيسي للأمم المتحدة عن النتائج التي توصل إليها وصدر ملخص للتقرير.

طلبات المساعدة المقدمة إلى الآلية بالأرقام

52 اتفاقية تعاون

62 طلب مساعدة مقدم من السلطات القضائية في 11 دولة

37 طلب مساعدة يستجاب لها

التواصل والحوار

> إن إقامة الحوار المتبادل هو النهج الأوحد لشق الطرق الأكثر صلابة وشرعية نحو العدالة.

ميشيل جارفيس - نائبة رئيسة الآلية

انطلقت الآلية في عملها منذ عامين، وبينما تنمو الآلية حجما فهي كذلك تواصل تطورها كمنظمة. مؤخرا، قمنا بتعيين السيدة هدى أبو زيد مسؤولة للعلاقات الخارجية، والتي ستضطلع بمسؤولية تطوير جهودنا في التواصل، وهو ما يشمل خلق مزيد من فرص الانخراط مع المجتمع المدني السوري ودعم قنوات الحوار والمناقشات المتبادلة.

ضمن حدود ولايتنا، سنواصل مشاركة ما نحرز من تقدم، وأطر عملنا ومنهجياتنا كجزء هام من تعزيز علاقات عملنا وتعميق إدراككم لما ننفذه من أنشطة، آملين استمرار هذا الحوار.

وختاما، نرحب بتعليقاتكم وآرائكم، وبخاصة ما تأملون أن تتناوله النشرات القادمة من مواضيع.

iiimsyria@un.org